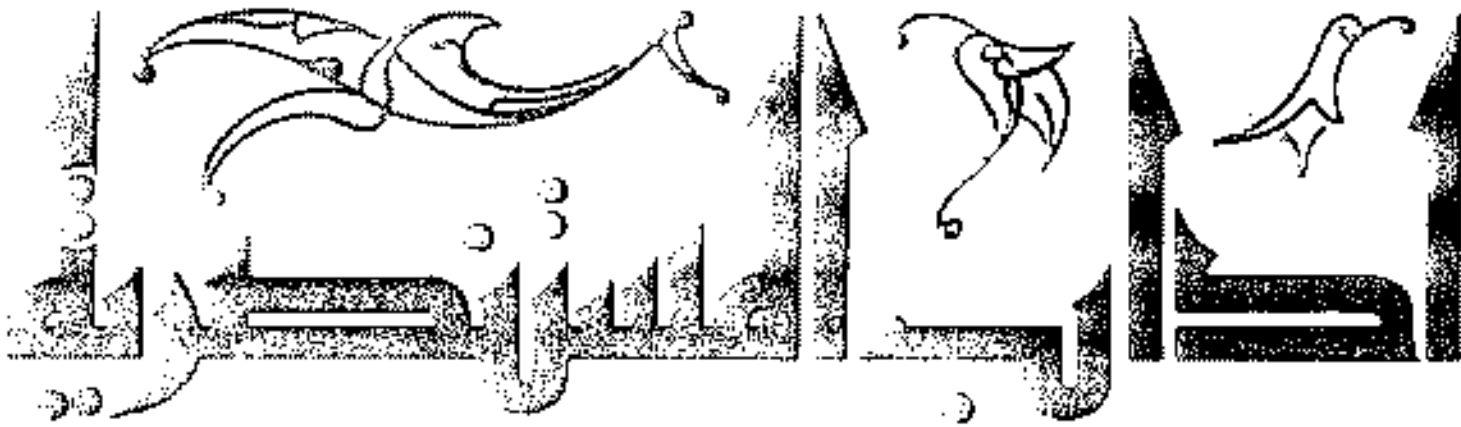




مجلة



تصدرها كلية الآداب بالجامعة المستنصرية

١٩٨٤ - ١٩٨٥ م

العدد الأول

المحتويات

- ١ - الصرف وعدم الصرف في أسماء المدن والامكنة
الدكتور أحمد نصيف الجنابي ١٣
- ٢ - نحو عروض مبسط
الدكتور اسماعيل السامرائي ٥١
- ٣ - فن الالتفات في مباحث البلاغيين
جليل رشيد فالح ٦٣
- ٤ - دور شعراء الخيرة في معركة ذي قار وأثرهم في معارك التحرير العربية في المشرق.
حميد آدم ثويني ٩٩
- ٥ - دراسات في تاريخ المشرق الإسلامي - الزياريون في جرجان وطبرستان
الدكتور رشيد عبدالله الجميلي ١٤٩
- ٦ - دراسة تطويرية للطريقة التي توصف بها الأصوات المعتلة القياسية للتمييز
بين مواقعها .
لازم مهران أوانيس ١٧١
- ٧ - عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير حياته وشعره
الدكتور عبدالحميد عبدالسلام المحتسب ١٨٧
- ٨ - مسألجان عن المصادر
عبدالروهاب محمود الكحلانة ٢٠٩
- ٩ - الغزل والطرده في شعر امرئ القيس
الدكتور عمر محمد الطالبي ٢٢٣
- ١٠ - علاقة السلاجقة بالخلافة العباسية
الدكتور فاضل مهدي بيبي ٢٥٧
- ١١ - المباحث اللغوية في سيرة ابن هشام
الدكتور كاسد ياسر الزبيدي ٢٧٧
- ١٢ - الملامح الإسلامية في شعر علي بن الجهم
الدكتور معاهد مصطفى بهجت ٣٢٥

٣٩٧	١٣ - الزجاج النحوي في تخليط المؤرخين « القسم الثاني » الدكتور محمد صالح التكريتي
٤٢١	١٤ - واقعة الزلافة كما صورها الشعر الأندلسي الدكتور منجد مصطفى بهجت
٤٥٥	١٥ - الزهاوي والتجديد في الشعر منعم حميد حسن
٤٩٩	١٦ - الأبجديات الترككية عبر القرون الدكتور هدايت كمال بدري
٥١٥	١٧ - الإدراك في الجغرافية الدكتور ابراهيم محمد حسون القصاب
٥٢٧	١٨ - التنشئة السياسية وفتواتها الفكرية والتربوية الدكتور احسان محمد الحسن
٥٤٩	١٩ - اساليب المعاملة الوالدية وتأثيرها على انحراف الأحداث الدكتور صباح باقر
٥٧٧	٢٠ - التصوير على المسكوكات الإسلامية عبد الواحد الرضائي
٦٠١	٢١ - ثورة العراق مايس ١٩٤١ في استراتيجيات الدول الكبرى الدكتور غانم محمد الحفوي
٦٤١	٢٢ - التعبير الفني عند الطفل وكيفية توجيهاه شادية جميل الفاتحي
٦٧٥	٢٣ - افقوا على مسؤوليات الجامعات العربية في القرن الخامس عشر الهجري الدكتور جاسم مهدي الهاشمي
		٢٤ - اذكياء في ظلال القضاة الكيف، مع اشارة خاصة لعلاقته بمدينة الموصل « القسم الثاني » الدكتور هاشم خضر الجنابي
٧١٥	صبيح يوسف طاهر

الصرف وعدم الصرف في أسماء المدن والأماكن

للدكتور أحمد نصيف الجنابي
كلية الآداب - الجامعة المستنصرية



مركز تحقيقات كميوتور علوم (1) كوفي

موضوع « ما ينصرف وما لا ينصرف » من القضايا النحوية المهمة وهو متعدد الجوانب لأنه يرتبط من جهة بالتذكير والتأنيث ويرتبط من جهة أخرى بالابنية .

ويلج جمهور من النحاة على ربط بعض مسائله بارادة المتكلم ؛ فاذا قصد بالكلمة (المدينة) أُنثى ومنعها من الصرف ، وإن قصد بها (المكان) نهي مذكرة ومصرفة !!

(2)

ويختلف النحاة في عد جملة من أسماء المدن «مؤنثة» أو «مذكورة» ، بل قد يختلفون في درجة تذكيرها أو تأنيثها ، إلى درجة تدعو إلى الاستغراب

والتعجب ، ولذلك ناقشت هذه القضية واعطيت فيها رأياً آملاً أن يكون
بديلاً أفضل ...

(٣)

والامر الآخر أن كتب النحو التقليدية لاستوعب قضايا المنوع من
الصرف ولا سيما أسماء المدن والاماكن على كثرة ما ألف في هذا الموضوع ،
خارج نطاق كتب النحو ...

وإذا كان عذر النحاة الرواد أمثال الخليل بن أحمد (المتوفى ١٧٥هـ)
وسيويوه (المتوفى ١٨٠هـ) والمبرد (المتوفى ٢٨٥هـ) أنهم لم يطلعوا على كتب
مخصصة للبلدان مؤلفة قبلهم أو في عصرهم ، فما عذر من جاء بعدهم
ولا سيما أهل القرن الرابع الهجري ومن بعدهم ؟

إنّ المادة التي جاءت عن المنوع من الصرف والمصرف من أسماء المدن
عن الخليل مقتضية ، وما جاء في الكتاب لا يحل كل مشكلات الموضوع ،
أما ما كتبه (المبرد) في مؤلفيه «المذكر والمؤنث» و «المقتضب» عن الموضوع
فهو لا يزيد على من سبقه شيئاً ذا بال ...

أما الزمخشري (وهو من علماء ونحاة القرن السادس الهجري ومؤلف
كتاب : «الجبال والامكنة والمياه» فما جاء في كتابه «المفصل» غير واف
ولا كاف . بل الذي لفت نظري أنّ «ابن يعيش» (وهو واحد من احسن
الذين شرحوا المفصل ومن أوسعهم مادة) . لا يعطي ما يريد الباحث من
تفاصيل في موضوع المنوع من الصرف ولا سيما أسماء المدن والاماكن

(٤)

لذلك بلأت إلى تجربة حقل آخر من حقول هذه اللغة الكريمة : لغة
القرآن ، فقرأت كتب المذكر والمؤنث - أعني أهمها - وكتب البلدان
فوجدت مادة كثيرة أغنت البحث ، وأمدته بشواهد تفتقر إليها كل كتب
النحو التقليدية ...

واستفدت من معجمات اللغة فائدة كبيرة لانها أعطتني شواهد جديدة وتفسيرات دلالية واضحة لها ، وتلك سمة من سمات المعجمات لايجوز إغفالها .

كما استفدت من دواوين الشعر العربي مادة طيبة صالحة ، ولولا هذه الروافد لما تمّ البحث بهذه الصورة ...

ولاتصال جزء من البحث بالتذكير والتأنيث عند العرب، قسمته قسمين :

الاول : ما يتصل بالتذكير والتأنيث

الآخر : ما ليس له صلة بالتذكير والتأنيث.

وأردفته بخاتمة لخصت فيها أهم النتائج الجديدة. وإنّ منهجي يقوم على اساس نظرة أقرب ما تكون الى المنهج الوصفي وإن لم تكن وصفية خالصة وذلك لسببين : الاول : أن النظرة الوصفية الخالصة قد لا تكون موجودة - اذا اردنا الدقة في الحكيم - الاخرى : اننا نحتاج الى بيان الاسباب والى الدقة المعيارية في حالات ~~توكيد~~ قليلة.

وآمل أن يكون في بحثي جدّة وطرافة ، كما آمل أن تكون نتائجه اضافة - ولو صغيرة - الى صرح النحو الكبير .

فان جاءت كذلك فهذا من فضل الله وحسن توفيقه. وان جاءت على غير ما أردت لما فهذا من تقصيري.

والله أسأل ان يجنب العثرات وان يهدينا لاقوم السبل. وهو حسبنا ونعم الوكيل .

القسم الأول

ما ينصل بالتذكير والتأنيث

وهو في مبحثين :

المبحث الأول

ما ليس فيه علامة تأنيث

إنّ المشكلة الأساسية التي يواجهها الباحث في هذا اللون من أنواع الممنوع من الصرف، هو عدم اتفاق النحاة على مبدأ واحد في الحكم على ما يمنع من الصرف أو ما يصرف ... ويبدو أنّ النحاة داخل المدرسة الواحدة يختلفون في تحديد المبدأ الذي يقيسون به (أو يزنون) هذه الأسماء الكثيرة، المتعددة الأصول. فالنحاة البصريون يختلفون في الحكم على اسم الأرض (أو المكان) من حيث الصرف ومنعه، فيرى بعضهم أنّ اسماً ما مؤنث فهو ممنوع من الصرف، ويرى آخر أنه مذكر فهو مصروف. ويصل الأمر إلى حد أنهم يختلفون في تحديد ما فيه من ذكرورة أو أنوثة فيقولون إنه يغلب عليه التذكير، أو يغلب عليه التأنيث !! والنحاة الكوفيون يختلفون في تحديد مبدأ معين للحكم على هذا النوع من أنواع الممنوع من الصرف.

ونطرح - الآن - آراء النحاة من المدرستين، ثم نبين رأينا فيه:

ونبدأ بنحاة البصرة لأن مدرسة البصرة أسبق من مدرسة الكوفة.

رأي الخليل وسيبويه :

يرى الخليل وسيبويه أنك إذا سميت أرضاً على ثلاثة أحرف أو سطها ساكن وكان الاسم مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه التأنيث فلاختيار ترك الصرف وإن شئت صرفت. وذلك نحو: قدر وشمس وعنزة (١).

(١) الكتاب ٢٢/٢ وما ينصرف للزجاج ٥٢/٢

أما الاسماء التي يختلفون في تذكيرها وتأنيثها فمنها دابق ومنى وهجر،
وواسط (١).

أما واسط فالتذكير والصرف أكثر، ولو أرادوا التأنيث قالوا واسطة.
ومن العرب من يجعله اسم أرض فلا يصرفه (٢).

ودابق الصرف والتذكير فيه أجود وكذلك (منى). وإن شئت أنثتهما فلم
تصرفهما .

وكذلك (هجر) يؤنث ويذكر (٣).

وخلاصة رأيهما أنهما قاسا أسماء البلدان المؤنثة الثلاثية على أسماء الاناث.
أما ما كان ثلاثياً محرك الوسط او رباعياً فاختلفوا في تذكيره وتأنيثه؛
فان كان مذكراً او غلب عليه التذكير فالصرف فيه أجود، وان مؤنثاً او
يغلب عليه التأنيث فترك الصرف أجود فيه.

رأي أبي حاتم السجستاني :

يرى ابو حاتم في كتابه «المذكر والمؤنث» أن (حَجْرًا) الذي في اليمامة
يذكر ويصرف، وبعض العرب يؤنثه ولا يصرفه كما رآه سميتها «سهل» (٤).

أما واسط التي بنجد والجزيرة فتصرف عنده ولا تصرف.
وأما واسط البلد المعروف (اي الذي في العراق) فمذكر عنده، لأنهم
أرادوا بلداً واسطاً او مكاناً واسطاً، فهو منصرف على كل حال (٥).

رأي المبرد :

يرى «المبرد» أن ما يحدد صرف اسماء البلدان او عدم صرفها أمران:
الاول : ما يريد الانسان من اسم البلد فان اراد به المكان ذكره وصرفه

(١) الكتاب ٢٣/٢ .

(٢-٣) الكتاب ٢٣/٢ .

(٤) المذكر والمؤنث ١٨٦/ نقلا عن كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري .

(٥) معجم البلدان ٣٤٧/٥

وان أراد به البقعة أنثه ومنعه من الصرف. ومن الامثلة على ذلك «واسط»،
وفيها يقول: (إن واسطاً الاغلب عليه لانه اسم مكان وسط البصرة والكوفة
فإنما هو نعت سمى به. ومن أراد البلدة لم يصرفها وجعلها امرأة سميت
ضارباً) (١).

الثاني: ان ما كان مؤنثاً من اسماء البلدان وفيه ما يمنع اسم المرأة من
الصرف، لم تصرفه (٢).

وهذا الضابط يشمل عنده جُلَّ اسماء البلدان (٣).
وعنده أن من اسماء البلدان ما يغلب عليه وجه واحد (التذكير او التأنيث)
والوجه الآخر جائز (٤).

رأي الصيمري (=)

أما الصيمري فلا يفعل اكثر من صياغة أقوال «المبرد» صياغة جديدة
فيها سهولة من الاسلوب ووضوح في المعنى، ولا يخلو عمله من فضل. وفي
ذلك يقول: (اما اسماء الارضين فبمنزلة غيرها من الاسماء، فما اعتقد
فيه أنه مؤنث كبقعة وبلدة وسمي باسم فحكمه كحكم أسماء النساء من
الصرف وامتناعه، وما اعتقد فيه أنه مذكر كما كان وموضع وبلد جرى
مجرى اسماء الرجال من الصرف وحكم عليه بما يستحقه من ذلك
فهذان التأويلان يجوزان في كل موضع). ثم يقول: (وقد يغلب
كلام العرب في بعض ذلك على التذكير حتى لا يؤنث. ومن بعضها على
التأنيث حتى لا يذكر (٥).

(١-٢) المقتضب ، للمبرد ٣/٢٥٧-٣٥٨ .

(٣-٤) المقتضب ٣/٢٥٧ .

(٥) هو عبد الله بن علي بن اسحاق من نحاة القرن الرابع البحري .

(٥) التبصرة والتذكرة للصيمري ٢/٥٨١ .

رأي أبي علي وأبي سعيد السيرافي وابن سيدة :

وهؤلاء الاعلام الثلاثة يتابعون الرأي الشائع عند البصريين في هذا النمط من الاسماء الممنوعة من الصرف (١) .

رأي الزجاج :

يخالف الزجاج جمهور البصريين في هذا النوع من الاسماء فيرى أن ما سُمِّيَ به من أسماء البلدان وكان مؤنثاً ساكن الوسط فهو ممنوع من الصرف (٢) .

وتابعه على هذا الرأي ابو جعفر النحاس (المتوفى ٣٣٨هـ) متابعة تامة (٣) . ويرى الزجاج أن (هجراً) الغالب عليه التذكير والصرف (٤) . ويرى فيه سيويه التذكير والتأنيث على حد سواء .

واعتقد أن الزجاج مسبق بهذا الرأي لانه رأى الفراء (٥) .

* آراء الكوفيين :

رأي الكسائي :

إن مجموعة من المصادر نقلت عنه أنه سمع جماعة من العرب - وقد أكثر من مخالطتهم من نجد وهامة - وهم يصرفون جميع ما لا ينصرف الا أفعل منك (٦) .

ونص النحاس في كتابه «اعراب القرآن» على أن الكسائي قال : (يجوز أن تصرف مصر وهي معرفة لأن العرب تصرف كل ما لا يصرف الا أفعل منك) . ولم يخص ذلك بالشعر (٧) .

- (١) المنصوص ، لابن سيدة ١٧ : ٤٥ .
- (٢-٣) ما ينصرف / ٥٧ و اعراب القرآن للنحاس ١٥٥/٢ .
- (٤) ما ينصرف / ٥٧ .
- (٥) المذكر والمؤنث ، لابن الانباري / ٤٦٧ .
- (٦) أفعل منك : اسم التفضيل المجرد من أل
- (٧) اعراب القرآن ١/ ١٨٢ وينظر أمالي الزجاج ص ٥٥ و ضرائر الشعر لابن عصفور / ٢٥ .

رأي الفراء :

اما الفراء فرأيه معياري واضح جداً، فهو يرى أن (اسماء البلدان لا تنصرف خفت أو ثقلت واسماء النساء اذا خفت منها شيء جرى (١)، اذا كان على ثلاثة أحرف واوسطها ساكن وانما انصرفت لأنها تتردد وتكثر بها التسمية فتخفت لكثرتها، واسماء البلدان لا تكاد تعود (٢).

فهو يرى أن اسماء البلدان لا تنصرف سواء اكانت على ثلاثة احرف ساكنة الوسط، او محركة الوسط.

ويبدو أنه يريد الاسماء التي خلصت انوثتها والدليل على هذا التأويل انه يقول من (هجر): «الغالب عليه التذكير والاجراء» (٣).

ويقول عن اسماء البلدان الرباعية (قباة وأضاح يذكران ويؤنثان ، فمن ذكرهما اجراهما ومن انثهما لم يجرهما (٤) .

فلو كان يريد باسماء البلدان مطلق الاسماء لما صح منه ما قاله في (هجر) ولا ما قاله في قباة واضاح ، لانه لو امتنعت « هجر » من الصرف مطلقاً لامتنعت قباة واضاح لأن الرباعي أولى من الثلاثي بالمنع من الصرف.

ويرى الفراء أن العرب قد تنصرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، ومثل لذلك ببلدة (عُمان) (٥).

رأي أبي بكر بن الأنباري :

اما ابن الانباري فقد عقد في كتابه القيم : «المذكر والمؤنث» باباً لاسماء

(١) جرى : انصرف .

(٢) معاني القرآن ، للفراء ٤٢/١-٤٣ .

(٣) المذكر والمؤنث ، لابن الانباري / ٤٦٧ .

(٤) نفسه / ٤٦٩ .

(٥) نفسه / ٤٦٨ .

البلدان نقل فيه عن رجال المدرستين ، ولا سيما الفراء من الكوفيين (١) ،
وابي حاتم من البصريين (٢) .

ويبدو أنه جمع بين آرائه الكوفيين والبصريين في هذه القضية الشائكة .
ونخلة رأيه أنه يرى (٣) :

— أنّ الغالب على أسماء البلدان التأنيث .

— وأنّ قسماً منها مذكر .

— وبعض أسماء الاماكن يغلب عليه التذكير والاجراء مثل (حُنَيْن) .

— وبعضها يغلب عليه التأنيث وترك الاجراء مثل (مصر) .

وبعضها يكون فيه التذكير والتأنيث سواء مثل (دابق) .

وربط بين هذه الحالات وقضية الصرف ومنعه فقال : «فكل ما أنث

من اسماء البلدان لم يُجرَ (٤) ، وكل ما ذكر من اسماء البلدان أُجرى (٥) .

رأينا في هذا

غير أنّ لي وجهة نظر في هذا النوع من أسماء البلدان الذي يخلو من
علامة تأنيث ، أمل أن تحل مشكلة الاضطراب الذي وقع فيه النحاة ، وقد
شرحناه تفصيلاً .

تفرق اللغة العربية—من ناحية الجنس—بين نوعين من الاسماء، هما : المذكر والمؤنث

ويوجد هذا الميل في لغات أخرى كثيرة وقد تزيد لغات أخرى كاللغات

الهندية الاوربية نوعاً ثالثاً هو ما يسمى «بالمحايد» (٦) ، وهو معروف تماماً

لدراسي اللغة الالمانية والانجليزية .

(١) المذكر والمؤنث ، صفحات : ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

(٢) نفسه ، صفحات : ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

(٣) المذكر والمؤنث ، صفحات : ٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٣ .

(٤) لم يجر : منع من الصرف .

(٥) أُجرى : صرف .

(٦) اللغة (فندريس) ، ص ١٢٦

غير أن بعض اللغات قد أهملت ناحية التذكير والتأنيث وقسمت الاشياء فيها الى اسماء أحياء واسماء جمادات . وقد قال بروكلمان : (وفي اللغات البدائية ليس هناك نوعان فحسب من الجنس، كما في اللغات السامية ، ولا ثلاثة أنواع ، كما في اللغات الهندو أوربية، بل فيها غالباً أنواع كثيرة يفترق بعضها عن بعض نحوياً وتتوزع فيها كل اشياء العالم المحسوس ، ويرجع هذا التوزيع في الاساس الى تأملات لاهوتية، او بتعبير أحسن ، تأملات خرافية ، على قدر ما يبدو للرجل البدائي أن العالم كله من الاحياء) (١) . ويمكن أن نسمى ما لاحظته بروكلمان (بالتأملات اللاعقلانية في اللغة) ، وتوجد هذه التأملات حتى في اللغات التي قسمت الاسماء الى مذكر ومؤنث (٢) .

وترتب على فقدان الصلة العقلية بين الاسم ومدلوله الجنسي ، أن اهتز هذا المدلول في أذهان أصحاب اللغة أنفسهم (٣) .

فالسلم (*) (الصلح) يذكر ويؤنث ، وجاء القرآن الكريم بالتأنيث ، قال تعالى : « وان جنحوا للسلم فاجنح لها » (٤) . وقال زهير في التذكير : (٥)

وقد قلتما إن ندرك السلم واسعاً بمال ومعروف من القول نسلم وهذا هو السرّ في أن كثيراً من الكلمات التي تسمى بالمؤنثات السماعية

-
- (١) فقد اللغات السامية (بروكلمان) ، ص ٩٥ .
 - (٢) مقدمة كتاب «البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث» لابي البركات الانباري ، ص ٤٠ لمحققه الاستاذ الدكتور رمضان عبد التراب .
 - (٣) نفسه ، ص ٤١ .
 - (٤) سورة الانفال ، الآية ٦١ .
 - (*) بفتح السين وكسرهما ، (اصلاح المتطابق ، ص ٣٩١) .
 - (د) شرح القصائد السبع الطوال / ٢٦٢ .

في اللغة العربية - وهي التي تخلو من علامات التأنيث - قد روي لنا فيها التذكير ، أيضاً . (١)

غير أن عدم معرفة اللغويين العرب بهذه الحقيقة الحضارية أوقعهم في الاضطراب ، وأثر هذا الاضطراب في الاحكام والتأويلات والتفسيرات . ومن أمثلة الاضطراب موقفهم من كلمة (الكف) ، وهي مؤنثة عندهم . وقد قال أبو بكر بن الانباري : (لم يعرف تذكيرها أحد من العلماء الموثوق بعلمهم ، وزعم قوم لا يوثق بعلمهم أنه يذكر ، وبنوا على ذلك بيت الأعشى : أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما يضم الى كشحيه (كفأً مخضبا) (٢) وقد جاء في تأويل هذا التذكير أقوال :

١ - قول الفراء : ربما ذكّرت العرب فعل التأنيث اذا سقطت منه علامة التأنيث (٣) .

٢ - والقول الثاني : أن يكون أراد كفأً مخضبة فحذف الهاء لضرورة الشعر على جهة الترخيم ، كما ترخم العرب من الشعر الاسم في غير النداء ، اذا احتاجت الى ذلك . أنشد الفراء وهشام بن زيد : وما أدري وظني كسلّ ظنّ أمسلمني الى قومي (شراحي) أراد (شراجيل) فحذف اللام على جهة الترخيم . وقال ذو الرمة :

ديار مية اذ (مي) تساعفنا ولا يرى مثلها عجم لا عرب أراد (مية) فحذف الهاء (٤) .

٣ - الثالث : أن يكون جعل (مخضباً) نمناً لقوله (رجلاً) .

- (١) المرجع السابق / ٤١ .
(٢) كتاب المذكر والمؤنث / ٢٧٨-٢٧٩ .
(٣) معاني القرآن للفراء / ١٢٧/١ .
(٤) المذكر والمؤنث / ٢٨٠ .

٤ - قول ابي عليّ اذ رأى أن (مخضباً) حال من الهاء في (كشحيه) .
وعلى الشاطبي في شرح الالفية : (مثل هذا انما يكون على توهم اسقاط
المضاف اعتباراً بصحة الكلام دونه ، ومن هنا أجاز أبو عليّ في قول الشاعر :
« أرى رجلاً ... البيت » أن يكون مخضباً حالاً من الضمير في كشحيه
وهو مضاف ولكنه في تقدير « يضم اليه » لأنه اذا ضمه الى كشحيه فقد
ضمه اليه فكأنه قال : يضم اليه فهو في التقدير حال من المجرور بحرف الجر ،
وهو جائز (١) .

٥ - أن يكون حالاً مما في (الاسيف) لأن الضمير معرفة .

٦ - أن يكون حالاً مما في (يضم) ...

وهي تأويلات أحسن ما توصف به أنها مضطربة ، كما أنها لا تخلو من تعسف ،
وتخلو من جامع منطقيّ أو لغوي يجمع بينها .

والتفسير المقبول أن الكف مؤنثة تأنيثاً مجازياً ، فتؤنث عند جماعة من
العرب وتذكر عند آخرين ، لأنها لا تحمل علامة محددة تجعلها مؤنثة .

وعدم معرفة اللغويين القديامي هذا التفسير أوقعهم في اضطراب عند
تفسيرهم مجموعة من الأبيات التي تقع في ميدان التأنيث المجازي ...
واضطرابهم في تفسير « الكف المخضب » هو نفسه الذي جاء في تفسير
(العين المكحول) !!

فالعين مؤنثة باتفاق اللغويين العرب (٢) ، لكنّ طفيلاً الغنوي قال :
اذ هي أحوى من الربى حاجبه والعين بالاثمد الحاريّ مكحول
فاختلف اللغويون والنحاة في تأويله :

(١) خزانة الادب ٣ / ١٥٦ .

(٢) المذكر والمؤنث ، للفراء / ١٨ وكتاب المذكر والمؤنث ، لابن الانباري / ٢٨٢ ،
والبلغة / ٧١ .

- ١- فرأى سيويه أن العين جاءت بمعنى الطرف (١) .
- ٢- ويرى الفراء أنه ذكر مكحولاً لأن العين لا علامة للتأنيث فيها (٢) .
- ٣- قول الاصمعيّ : انما ذكر (مكحولاً) لأن المعنى حاجبه مكحول والعين ايضاً (٣) .

وعقب ابن الأنباري على رأي الاصمعي بقوله : « فعلى هذا المعنى ترتفع هي بأحوى ، واحوى بهي ، ويرتفع الحاجب بمكحول ، ومكحول به ، وترتفع العين باضمار مكحولة والمعنى : حاجبه مكحول وعينه مكحوله أيضاً » (٤) .

وهذه التأويلات بعيدة عن الواقع وعن التفسير اللغوي الدقيق المقنع ، لأن العين مؤنثة باجماع اللغويين ، فالقانون اللغوي - عندهم - يقتضي أن نقول « مكحولة » ، فلما رأوا الشاعر جاء بخبر العين مذكراً لجأوا الى التأويلات البعيدة ، ولو عرفوا أن هذه الكلمات (ومجموعة كبيرة مثلها) لم تكن تحمل في أصل الوضع جنساً محدداً فأنثتها فريق من اصحاب اللغة ، وذكرها فريق ، وجاءت النصوص العربية تحمل هذين الرافدين أحياناً ، وجاءت تحمل رافداً واحداً وآثراً من الرافد الثاني أحياناً ، وجاءت تحمل رافداً واحداً في احيان أخرى ، وضاعت نصوص الرافد الآخر .

والرأي الذي نخلص اليه أن الالفاظ المؤنثة التي لا تحمل علامة تأنيث مميزة وليس لها أي نصيب في التأنيث اذ لم تطلق علماً لامرأة فيجوز تذكرها . وان الذي قوى عدم تحديد جنسها واستمرارية هذه السمة لدى الاجيال المتعاقبة من العرب أمران : الاول أن تلك الكلمات تخلو من أية علامة للتأنيث .

(١) الكتاب ٢٤٠/١ وتابعه عايه ابن السكيت ، كتاب المذكر والمؤنث / ٢٨٣ .

(٢) مداني القرآن ١٢٧/١ .

(٣-٤) كتاب المذكر والمؤنث / ٢٨٣ .

والآخر : أنها لم تطلق على مؤنث آدمي واجتماع هذه الامور في هذه الالفاظ جعلها تبقى مترددة بين التذكير والتأنيث بين قبائل العرب على مدى الأجيال حتى رسخ عدم التحديد والتردد بين المذكر والمؤنث بدلاً من الثبات على جنس واحد .

ويمكن أن نطبق هذه النتيجة على اسماء الأماكن والمدائن .

فحنين ، وخيبر ، وعكاظ ، وفيد ، وقُدس وغيرها من الاماكن والمدائن الواقعة في هذه الدائرة ، أماكن يجوز فيها التأنيث وعدم الاجراء ، ويجوز فيها التذكير والاجراء . ولاعبرة بعد ذلك في اختلاف اللغويين ، لأن الاستعمال يدل دلالة واضحة على أن العرب نظروا الى هذه المؤنثات المجازية هذه النظرة الثنائية الواضحة في استعمالهم لها .
وهذه شواهد القضية بوجهيها :

* حنين

قال تعالى : « ويوم (حنين) اذ أعجبتكم كثرتم فلم تُغنِ عنكم شيئاً » (١).

وقال حسان بن ثابت (في عدم الاجراء) : (٢).

نصروا نبيهمُ وشدوا أزره (بحنين) يوم تواكل الابطال

* خيبر

قال كعب بن مالك (في الاجراء) : (٣)

ونحن وردنا خيبراً وفروضهُ بكل فتى عاري الاشاجع مذود

وقال في عدم الاجراء : (٤)

قضيئنا من تهامة كل ريب وخيبر ثم أجمعنا السيوفنا

(١) سورة التوبة ، الآية ٢٥ .

(٢) ديوان حسان ١٩٤/ .

(٣) السيرة النبوية ، لابن هشام ٣٦٣/٣ (والعروض : المواضع التي يشرب منها من الأنهار .
والاشاجع : عروق ظاهر الكف .)

(٤) السيرة النبوية ١٢١/٤ (الريب - هنا - الحاجة) .

* عكاظ

قال دريد بن الصمة (في الاجراء : (١)
تغيبتُ عن يومي (عكاظِ) كليهما وان يك يوم ثالثُ أتغيَّبُ
وقال طريف بن مالك العنبري (في عدم الاجراء) : (٢)
أو كلما وردت (عكاظًا) قبيلةً بَعثوا إلي عريفهمُ يتوسَّمُ

* فيد

— قال زهير بن ابي سلمى في الاجراء : (٣)
أجدُ سرى فيها وظاهر نيَّها مرعى لها أنقُ بفيدٍ مُعشِبُ
— وقال زهير في عدم الاجراء : (٤)
ثم استمروا وقالوا: إن موعدكم ماءٌ بشرقى سلمى فيدُ اوركك



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

(١) اللسان (عكاظ) ٣٢٧/٩ .

(٢) اللسان (عرف) ١٤١/١١ .

(٣) شرح ديوان زهير / ٣٧٠ (راجد ، بضمين : ناقة شديدة الظهر . وأنق - بفتح ثم كسر - معشِب) .

(٤) شرح ديوان زهير / ١٦٧ (وركك : مكان . والاصل فيه رك واحتاج الشاعر فظاهر الادغام . واسترو : استقاموا) .

المبحث الثاني مافيه علامة تأنيث

وهذا النوع من أسماء المدن والاماكن ممنوع من الصرف بالاجماع .
ولكن الذي أريد أن أضيفه هنا هو أن هذه الاسماء تصرف في حالة واحدة
هي أن تأتي في « موقع العروض » .

وقد ذهب فريق من النحاة أن صرف ما لا ينصرف ينصرف ضرورة
شعرية ، وان كان النحاة لم ينصوا صراحة على اسماء المدائن (المؤنثة بعلامة) ،
لكن التفكير النحوي العام يفترض هذا ...

غير أن النحاة لم يلتفتوا الى موقع العروض ولا الى أثره في صرف مالا
ينصرف ، ولكن النظرية العامة للضرورة تجعل صرف مالا ينصرف نوعاً من
أنواع الضرورة ، دون تحديد « الموقعية العروضية » .

والامثلة الآتية توضح وجهة نظرنا في هذا النوع من أنواع الممنوع من
الصرف . وبعد مناقش رأي من قال بالضرورة .

مرآة تحقيق في توير علوم رمدى

* أواره

بضمّ أوله وبالراء المهملة على وزن (فُعالة) : ماء دُوَيْن الجريب لبني
تميم . والجريب : وادٍ بين أجلى والذنائب ، تجيء أعاليه من قبل اليمن حتى
يلتقى الرُّمّة (١) .

— قال يزيد بن الصعق (٢) .

جلبنّ الخيل من تثليث حتى وردن على (أواره) فالعدان

— وقال جرير (٣) :

ولمنا يذبح الجيش يوم (أواره) ولم يستبحنا عامراً وقنابله

(١) معجم ما استعجم ٢٠٧/٢ ، ٣٧٨ .

(٢) اللسان (عدن) ١٥١/١٧ .

(٣) ديوان جرير ٤٨٣/١ : هي جمع قنبلة : الطائفة من الناس ومن الخيل .

* * بزاحة

بضم أوله وبالخاء المعجمة : رملة من وراء النجاج ، قبل طريق الكوفة.
وقال أبو عمرو الشيباني : هو ماء لبني أسد (١).

قال ربيعة بن مقروم الضبّيّ (٢) :

وقومي فإن أنت كذبتني بقولي ، فاسأل بقومي عليما
بنو الحرب يوماً إذا استلأموا حسبتهم بالحديد القروما
فدى (بزاحة) أهلي لهم إذا ملأوا بالجموع الحرما

– وقال البعيث المجاشعيّ يمدح الوليد بن عبد الملك (٣) :

وخالك ردّ القوم يوم (بزاحة)

وكرّ حفاظاً والاسنة تردم

حمامة

على لفظ الطائر. ماء لبني سعد بن بكر هوازن بأبرق الغزاف (٤).

– قال كثير عزة (٥) :

وقد جعلت أشجان يبرك ريمينها

وذات الشمال من مريخة أشاما

مولية أيسارها قطر الحمى

تواعدن شرباً من (حمامة) معلما

(١) معجم ما استعجم ٢٤٦/١ .

(٢) معجم البلدان ٤٠٨/١ .

(٣) معجم ما استعجم ٢٤٧/١ .

(٤) نفسه ٢ : ٤٦٧ .

(٥) نفسه ٤٦٧ .

– وقال الطرماح بن حكيم (١) :
وروحها في المور: مور حمامة
على كل إجريائها وهو زائر
دومة الجندل

بضم الدال، هي ما بين برك الغماد ومكة. ودومة على عشر مراحل من
المدينة وعشر من الكوفة وثمان من دمشق (٢).
– قال الاحوص الانصاري (٣) :

فما جعلت ما بين مكة ناقتي * الى البرك إلا نومة المتجهجد
وكانت قبيل الصبح تبتدُ رحلها * (بدومة) من لخط القطا المتبسد
وقال الفرزدق (٤) :

طواهن ما بين الجواء ودومة
وركبائها طي البرود من العصب

والخلاصة

ان هذه الاسماء التي اطلقت اعلاماً على المواضع والمدائن والجبال ، تكون
ممنوعة من الصرف الا في حالة وقوعها في « العروض » .

والظاهر – والله أعلم – أن وقوع الكلمة الممنوعة من الصرف في هذا
الموقع يجعلها مصروفة ، وكأن هذه الظاهرة قانون من القوانين ... وهكذا
ظهر لي من خلال تتبعي لحالات الممنوع من الصرف . واقترح تسمية هذا
القانون « قانون الصّرف العروضي » .

فقد ثبت بالشواهد الصحيحة أن هذا القانون يطرد في كل أنواع الممنوع

(١) معجم ما استعجم ٤٦٧/٢ .

(٢) نفسه ٥٦٤/٢ ، اما دومة بفتح الدال فهي موضع بين الشام والموصل .

(٣) نفسه ٥٦٤ .

(٤) ديوان الفرزدق ٧٧/١ .

من الصرف ، مثل « صيغة منتهى الجموع » (١) وأسماء الاعلام بصيغة الفعل ، واسماء القبائل ، (٢) وغيرها .

وعندي - بفضل الله - شواهد كثيرة على اطراد هذا القانون وتحققه في حالات الممنوع من الصرف الاخرى ، ليس هذا موضع ايرادها ، لأنني سأفرد لها بحثاً خاصاً ، إن شاء الله ...

غير أن النحاة ونقاد الشعر القدامى (ومن الصعوبة التفريق بينهما في حالات كثيرة) ، حاولوا أن يحشروا كل الظواهر اللغوية والنحوية تحت قواعد ثابتة وتناسوا الاستعمال الذي يغير القاعدة بمرور الزمن كالماء الذي يمر بالصخور فيؤثر فيها على كره الجديدين : الليل والنهار .

وإذا اعجزت الظاهرة النحوية هؤلاء النقاد لجأوا الى ما سموه « الضرورة الشعرية » ، وهي قضية كبيرة يجب أن يعاد فيها النظر ، لأنها لا تخلو من تعسف وتأويل بعيد ...

ومن هذه الامور التي حشروها في زنزانة الضرورات « صرف مالا ينصرف في الشعر » ، وكأن النثر لا يوجد فيه مثل هذا ... وكأن العرب لم يصرفوا مالا ينصرف .

غير أن الامانة الفكرية تقتضي أن نذكر هناك أن قسماً من النحاة العرب (وهم أقل من أصابع اليد الواحدة) قالوا بجواز صرف مالا ينصرف في غير الشعر منهم الكسائي (٣) . وروى الزجاجي في « أماليه » أن من العرب من يصرف - في الكلام - جميع مالا ينصرف الا أفعل منك (٤) .

أما الذين قالوا بأن صرف مالا ينصرف في الشعر ، ضرورة فهم الكثرة

(١) ينظر : طبقات ابن سلام ٢٢٩/١ وشرح أشعار الهذليين ١٥٣/١ وديوان عمر بن أبي ربيعة ٢٨١/ (وغيرها) .

(٢) السيرة النبوية ٣٣٨/٣ ، ١٠٦/٤ .

(٣) اعراب القرآن ، للنحاس ١٨٢/١ .

(٤) أمالي الزجاجي ٥٥/ .

الغالبية ورأيهم هو الرأي السائد في كتب النحو المشهورة ،
فابن جني يرى أن صرف المؤنث الثلاثي الساكن الوسط في الشعر (١)
ضرورة ، فكيف بما زاد على الثلاثة وحمل معه علامة التأنيث؟! وقبله رأي
الزجاج هذا الرأي في كتابه « ما ينصرف وما لا ينصرف » (٢) .

ويرى ذلك جمهور البصريين ، ثم القزاز القيرواني الناقد (٣) وابن السيد
البطليوسي (٤) ، وأخيراً ابن عصفور (المتوفى ٦٦٩ هـ) وهو الذي نريد
أن نقف عنده ونناقشه لاكثر من سبب .

أولاً : لأنه صاحب رأي في جملة طيبة من المباحث النحوية .

ثانياً : لأنه متأخر في الزمن نسبياً .. ونحن نهتم اكثر مانهتم بالرواد ونهمل
المتأخرين .. وكم من متأخر له فضل لا يجحد وعمل لا ينسى !
وثالثاً : لأن رأيه يمثل رأي اكثر الذين قالوا بأن صرف مالا ينصرف في
الشعر ، يعد ضرورة .

والجديد في رأيه أو العجيب أيضاً ، أنه يعد هذه الحالة ضرورة مع اقتناعه
بأن قسماً من العرب يصرفون جميع مالا ينصرف . وهذا نص كلامه :

« فإن قلت : كيف جعلت صرف مالا ينصرف من قبيل الضرائر وقد
زعم الاخفش في الكبير (٥) له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام
جميع مالا ينصرف؟ » فالجواب أن صرف مالا ينصرف في الكلام انما هو
لغة لبعض العرب واما سائر العرب فلا يجيزون صرف شيء منه في الكلام
فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر « (٦) .

(١) همع الهوامع ٣٤/١ .

(٢) ما ينصرف / ٥٠ .

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة / ١٤٠ .

(٤) الحلل في اصلاح الغلل / ٣٧٨ .

(٥) الكبير في النحو كتاب للاخفش الاوسط ، وله الاوسط والصغير .

(٦) ضرائر الشعر / ٢٥ .

ان الذي يقرأ النصوص الثابتة والصادقة يتبين له أن صرف مالا ينصرف ليس من اختصاص الشعر ، وليس هو لغة لبعض العرب ولا لقبيلة واحدة . وحتى لو صح أنه لهجة لقبيلة عربية واحدة فلا يجوز عده ضرورة .. فإن تحقيق الهمزة الوسطية الساكنة في مثل : بثر ورأس وفأس لغة تميم . فقد روى الفراء أن بني تميم وحدهم يهزون مثل هذا في الكلام اما سائر العرب فلا يهزون (١) .

فهل عدّ أحد هذه الظاهرة ضرورة شعرية ، إن جاءت في الشعر ؟! هذا ما لم يقل به أحد ...

غير أن صرف ما لا ينصرف ، يتعدى القبيلة الواحدة الى قبائل متعددة فقد ذكر السهيلي أن «كثيراً من العرب» يصرفون «صيغة منتهى الجموع» (٢) ، ولاحظ أنه «قد جاء في القرآن مصروفاً وغير مصرف». وصرح ما لا ينصرف في القرآن الكريم قراءة سبعية قرأ بها أهل المدينة واهل الكوفة (اي من القراء السبعة) غير حمزة بن حبيب الزيات . وقد قرأوا الآية الرابعة من سورة الانسان : (إنا اعتدنا للكافرين سلاسلًا واغلالًا وسعيراً) .

وقد علل الفراء هذه القراءة ، وقرن بها قراءة «كانت قواريراً» (٣) ، وقال بعدهما : «فان شئت أجريتهما جميعاً وإن شئت لم تجرهما» (٤) . وكل نحويّ او لغوي لا بدّ أن يقول ما قال الفراء اذا أراد أن يكون كلامه سليماً صحيحاً .

واورد النحاس القراءة الاولى وقال بعدهما «والحجة لمن نوّن سلاسلًا

(١) ايضاح الوقف والابتداء ، لابن الانباري ١٦٦/١

(٢) أسالي السويبي ٢٦ /

(٣) الآية - ١٦ من سورة الانسان .

(٤) معاني القراء للفراء ٢١٤/٣ .

ما حكاها الكسائي وغيره أنّ العرب تصرف كل ما لا ينصرف الا أفعل منك فقد صحت هذه القراءة من كلام العرب»(١) .

فصرف الممنوع من الصرف لا يختصّ بالشعر، ولا يتصل بقبيلة واحدة فهو ظاهرة من الظواهر النحوية التي أقر بها فريق وجعلها فريق من باب الضرورات، وليس بصحيح ...

فصرف الممنوع من الصرف ظاهرة موازية لظاهرة المنع، وتسير الظاهرتان جنباً الى جنب، مثل ظاهر النسب الى فعيل» فهي : بحذف الياء صحيحة وبإثبات الياء صحيحة ذكرهما الخليل (٢) عن العرب في نجد وتهامة، وإن وأقر سيويه بواحدة(٣) ، وأقر المبرد بأخرى (٤) الى كثير من الظواهر اللغوية والنحوية التي لا ينحطها الاستقراء السليم الدقيق ...



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم رمدى

-
- (١) اعزاب القرآن للنحاس ١ : ٥٧٣ .
 - (٢) كتاب العين (هذل) ٤: ٣٩، و (قرش) ٥/ ٢ .
 - (٣) جمع الهوامع ٢/ ١٩٥، وذهب الى أن القياس اثبات الياء : فميلي .
 - (٤) نفسه ٢: ١٩٥، وذهب الى أن القياس حذف الياء : فعلي .

القسم الثاني

ماليس له علاقة بالتذكير والتأنيث

— وفي هذا مبحثان :

المبحث الاول : ماآخره ألف ونون

المبحث الثاني : ماجاء بصيغة فعلية

(١)

حاول فريق من اللغويين والنحاة ان يربطوا بين اسماء المدن المنتهية بألف ونون ومسألة التذكير والتأنيث، لكنهم اختلفوا اختلافاً كبيراً بلغ حدّ التناقض ... فذهب ابو بكر الانباري الى أن « كل اسم في آخره ألف ونون زائدتان فهو مذكر بمنزلة الشام والعراق نحو : حلوان وهوران وجرجان وصبهان وهمدان » (١) .

وذهب ابو حاتم السجستاني الى التقيض وحكى عن بعض النحاة أنه ذهب الى أن كل ما فيه ألف ونون من أسماء البلدان يذكر ويؤنث، فقال: وليس قول من زعم ان كل اسم ببلدة في آخره ألف ونون يذكر ويؤنث، بصواب أما جرجان وخراسان وسجستان ونجران فمؤنثه لا شك في ذلك » (٢) .

وبنى ابن الانباري على قضية التذكير والتأنيث قضية أخرى هي : أنّ (كل ما أنثت من أسماء البلدان لم يُجر . وكل ما ذُكّر من أسماء البلدان أجرى) (٣) .

(١) كتاب المذكر والمؤنث، لابن الانباري، ٤٧٣/ .

(٢) المذكر والمؤنث، لابي حاتم، ١٨٢/ (مخطوط تركية، نقلا عن المرجع السابق ذكره ص ٧٣ هامش رقم ٧٥) .

(٣) كتاب المذكر والمؤنث، ٤٦٨/ (ومعنى أجرى : انصرف، ولم يجر لم ينصرف) .

وأما سيبويه والمبرد والزر جاج ومن تابعهم من جمهور النحاة فلم يتطرقوا
في باب «أسماء الارضين والبلدان» الى هذا الموضوع المهم ولكن تطرقوا
الى ما تحدثنا عنه في القسم الاول :

المبحث الأول...

ولعلمهم فعلوا ذلك اكتفاء بما قدروه في باب: ما زيدت فيه ألف ونون
من أعلام الذكران ، مما ليس له «فَعَلَى» (١) .
وسواء صحَّ هذا العذر أم لم يصحَّ فان الاستقراء لكلام العرب يدل على
أنّ هذا النوع من أسماء المدن والاماكن والارضين يمكن أن نقسمه ثلاثة:
النمط الاول: ما جاء على أوزان عربية وهو عربيّ

النمط الثاني: ما جاء معرباً

النمط الثالث: المُعْجَمُ (بزنة مُعْرَبٍ) ..

النمط الأول : العربيّ وقد استطعت أن أحصي أربعة اوزان منه هي:

(أ) وزن فعلان. مثل: ميسان ونجران خفان، بيسان

قال الشماخ في (خفان) (٢) :

وأعرض من خفان مقصر كأنه

شماريخُ باهسي بانياهُ المُشَقَّرَا

وقال الفرزدق في (ميسان) (٣) :

أبكي امرءاً من أهل ميسانَ كافراً

ككسرى على عدّاته او كقيصرا

(١) الكتاب ١٠/٢ وما بعدها، والمقتضب ٣/٣٣٥، وما ينصرف ٦-٣٥ .

(٢) معجم ما استعجم ٢/٥٠٥، ٥٠٦ .

(٣) ديوان الفرزدق ٢٠١/ واللسان (ميس) ١٧: ١٥١ .

(على عدّاته : اي في وقته وملكه) .

وقال الاخطل في نجران (١) :

على العيارات هداجون قد بلغست
نجرانُ او حدثتُ سواتهم هجرُ

(ب) وزن : فُعْلان . مثل حلوان ، عُسفان

— قال ابن قيس الرقيات في (حلوان) (٢) :

سقياً لحلوانَ ذي الكروم ومـا
صنّف من تينه ومن عنبه

— وقال عنترة في (عسفان) (٣) :

كانها حين صدّت ما تكلمني
ظبي بعسفان ساجي الطرف مطروفُ

(ج) وزن فعيْلان . مثل : عبيدان ، على لفظ التصغير ماء معروف
بناحية اليمن (٤) ، او اسم واد .

— قال النابغة الذبياني :
ليهنيء لكم أن قد نفيتهم بيوتنا

مندّي عبيدان المحلأ باقره

وشرح ابو عمرو الملأ باقره بقوله : «وكانت في ذلك الوادي حية تمنع
من ورود مائه ، فهو الذي حلا باقره» . ورواه ابن الاعرابي بلفظ :
«منادي عبيدان» أي : ماء بعيد من الانيس (٥) .

(د) فَيْسَلان . مثل : عيسطان

(١) ديوان الاخطل / ١١٠ واللسان (نجر) ٤٨:٧ .

(٢) اللسان (حلا) ٢٠٨:١٨ .

(٣) العباب الزاخر (عسف) ، (حرف الفاء) ص ٤٣٧ .

(٤) الاشتقاق لابن دريد / ١١ ومعجم ما استعجم ٩١٨/٣ .

(٥) معجم ما استعجم ٩١٨/٣ .

قال الشاعر فيه (١) :

وقد وردت من عيسطانَ جيممةً

كماء السلي يزري الوجوه شرابها

النمط الثاني : أسماء المدن الاعجمية المعربة .

وعند دراستي لاسماء المدن المعربة وجدت أن (الالف والنون) في

آخر هذه الاسماء على ثلاثة أنواع :

مافيه ألف ونون علامة للجمع مثل (اصبهان) :

اذ أن أصلها : سپاه : ومعنى المقطع بالفارسية : جيش ، وأن : علامة

للجمع عندهم . فهم يقولون : استادان ، اي : اساتذة . وكتابان ، أي

كتب . فمعنى اصبهان الجيوش .

مافيه ألف ونون دالة على النسبة . فايران تعني : آرى . وخراسان : تعني

الاقليم الشرقي ومأخوذة من خزر ، بضم فسكون ، ومعناها الشمس (٢)

ان تكون الالف والنون جزءاً من مقطع .

فمثلاً : عربستان ، أفغانستان ، تركستان مكونة من : عرب + ستان

وافغان + ستان ، وترك + أفغانستان .

وستان ، تعني : أرض او مكان .

فمعنى هذه الاماكن على التوالي : ارض العرب ، ارض الافغان ،

أرض الترك .

النمط الثالث : الأسماء العربية المنجمة . (٣)

أما أسماء المدن العربية المنجمة مثل عبّادان فهي مكونة من (عبّاد)

(١) معجم ما استعجم ٤٨٥/٣ وينظر اللسان (عسط) .

(٢) استفدت ما يتصل بالذقة الفارسية من استاذي العالم الجليل : الدكتور أسعد ناجي القيسي ،

فجزاه الله خيراً .

(٣) المنجمة بوزن المعربة مصطلح من وضعي استعملته للدلالة على ما يقابل المعربة .

اسم عربيّ معروف مشهور و (آن) الدالة على نسبة المكان الى صاحبه الذي يمتلكه او الذي بناه . ففي البصرة كانت أسماء الامكنة - في القرن الاول الهجري - المنسوبة الى الاشخاص تُختتم عادة بمقطع (آن) الدال على النسبة وتقابل ياء النسبة في العربية . وكانت اسماء القطائع تُسمّى باسماء أصحابها مثل : مُهلَبان ، نسبة الى المهلب . وأميتان ، نسبة الى أبي أمية . وجعفران نسبة الى أمّ جعفر .

وكان يوجد بين أسماء القنوات الهامة بالبصرة صيغ مثل : خالدان وطلحتان . نسبة الى خالد وطلحة (أ) .

والخلاصة

أنّ هذه الاسماء جميعاً ممنوعة الصرف .

ان هذه الانماط الثلاثة لا يمكن أن تحشر حشراً ، لاتحت الاسماء المؤنثة لأنّ فيها اسماء كثيرة لاعلاقة لها بالتأنيث سواء أكانت عربية مثل حُلوان او معربة مثل خراسان . ولاتحت الاسماء المذكورة لأنها لو كانت مذكورة لصرفت (فكل ما ذكره من اسماء البلدان صرف) ، وهي ممنوعة من الصرف

وان هذه الانماط الثلاثة لايجوز أن تحشر كلها تحت عنوان «مافيه ألف ونون زائدتان» لان فيها ما ليس زائداً .

لكنّ السؤال الذي يرد هنا ويفرض نفسه هو : لماذا منعت من الصرف اذن ؟

أرى - والله اعلم - أنها ممنوعة من الصرف بانماطها الثلاثة ، حملاً على نافية ألف ونون من الاسماء الممنوعة من الصرف التي جاءت على وزن «فمّلان» ، وهي اكثر الاسماء المنتهية بالف ونون . وروداً في العربية ،

(أ) كتابي : ملامح من تاريخ اللغة العربية / ١٤٥ .

وحمل النظير على النظير أصل معروف من أصول النحو ، لاخلاف في ذلك بين الاصوليين من النحاة (*) .

(٢)

ما جاء بصيغة فعلية :

إن المدقق في أسماء المدن الموجودة في كتب البلدان العربية يلاحظ كثرة أسماء الاماكن التي اطلق عليها افعال
ويجد أيضاً أن أسماء المدن التي جاءت بصيغ فعلية إنما جاءت بصيغة الفعل المضارع .

ويجد أيضاً أن هذه المسميات إنما جاءت بصيغة المبني للمعلوم .
ويلاحظ أيضاً أن اسم المدينة (أو المكان) يرد أحياناً مسنداً للمذكر والمؤنث؛ فيأتي في رواية يفعل، وفي رواية أخرى تفعل.
مثال ذلك (يدوم) : وهو جبل في بلاد مزينة. جاء في رواية أبي عبيد البكري لبيت الراعي النميري (يدوم) :
وفي يدوم إذا اغبرت مناكبه البيت (١) . وفي رواية أخرى جاء (تدوم) (٢) .

ويلاحظ أيضاً أن العرب عاملت هذه المسميات معاملة الاسماء (أحياناً) فأدخلت عليها (أل) التعريف ففي مادة (يربغ) : المشتق من الربغ - بفتح الراء والباء - وهوسعة العيش، والرخاء ..
قال الصاغاني في «العياب الزاخر» : اليربغ : موضع معروف (٣) . ومن

(*) اعنى بهم : الذين كتبوا في أصول النحو .

(١) معجم ما استعجم ١٣٩١/٤ .

(٢) ينظر : شعر الراعي النميري ٢٣٥/ .

(٣) مادة (ربغ) ص ٣٦ .

شواهد هذه المادة قول رؤبة بن العجاج: (١)

فاعسف بناجٍ كالرباع المشتغي

بصلب رهبى او جماد اليربع

والمشتغي: الذي قد همّ أن يُلقي ربايته اذا شخصت ونغضت، أراد

البزول (٢).

وقد يرد اسم الموضع (او المدينة او المكان)، الذي يسمى بصيغة فعلية على ما لم يسم فاعله، مثل (تُرعى) على وزن (تُفعل) من الرعى، أرض لبني جداعة، حددها السكوني في حديث وصفي طويل أورده ابو عبيد البكري في «معجمه» (٣).

وقد اخترت مجموعة من أسماء الاماكن التي جاءت بصيغة فعلية: مرتبة ترتيباً هجائياً على أساس جذورها: مقرونة بالشواهد.

*ثرب (يثرَب)

قال تعالى: « يا أهل يثرَب لا مقام لكم فارجعوا » (٤).

قال حسان بن ثابت: (٥) *مقيت كميور علوم رمدى*

اولئك قومي فإن تسألني

كرام إذا أنصيف يوماً ألم

(بيثرَب) قد شيدوا في النخيل

حصوناً ودجن فيها السعَم

ولما حُملت نائلة بنت الفرافصة الى عثمان بن عفان رضي الله عنه. من

(١) نفسه (ريغ)، ومعجم ما استعجم ١٢٩٣/٤ .

(٢) العباب (ريغ)، (حرف الفين) ص ٣٦ .

(٣) معجم ما استعجم ٣١٠/١ و ١٢٦٦:٤ .

(٤) الآية ١٢ من سورة الاحزاب .

(٥) السيرة النبوية، لابن هشام ٢٠٢:٤ .

الكوفة قالت : (١)

قضى الله حقاً ان تموتني غريبة
(بيثرب) لا تلقين أمماً ولا أبا

وقد جاءت مصروفة خضوعاً لقانون الصرف العروضي :

— قال كعب بن مالك في يوم أحد (٢) :

ألا أبلغنا فهراً على نأى دارها
وعندهم من علمنا اليوم مصدق

فأنا غداة السفح من بطن يشرب
صبرنا ورايات المنية تخفق

— وقال عبد الله بن الزبير (٣) :

أصاب مكة عامدين يشرب
في ذي غياطل جحفل جيجاب

* حتم (تحتم)

وهو بلد باليمن . وضبطه أبو عبيد البكري : بفتح اوله واسكان ثانيه
وكسر التاء الثانية (٤) .

— قال لبيد :

وهل يشتاق مثلك من ديار
دوارس بين تحتم فالخلال

دوم (يدوم — تدوم)

-
- (١) معجم البلدان ٤٣١/٥ .
 - (٢) السيرة النبوية ١٥١/٣ .
 - (٣) نفسه ٢٦٩/٣ .
 - (٤) معجم ما استعجم ٣٠٥/١ .

قال الراعي النميري (١) :

وفي (تدوم) اذا أغبست مناكبهُ

او دائرة الكور عن مروان معتزلُ

* ذبل (يذبل)

وهو اسم جبل . طرفُ منه لبني عمرو بن كلاب ، وبقية باهلة .

— قالت الخنساء (٢) :

أخو الجود معروفٌ له الجودُ والندي

حليفانِ ما قامتُ تعارُ ويذبلُ

— وقال ابن مقبل وقد صرفه خضوعاً لقانون الصرف العروضي (٣) :

وهُمُ ملكوا بين هضبة يذبلُ

ونجرانُ ، هل في ذلك مرعى ومسرحُ

* رمل (يرمل)

قال الراعي النميري (٤) :

حتى اذا حالت الارخباءُ دونهُمُ

أرحاءُ يرملُ حار الطرف اذ بعُدُوا

ربغ (يربغ)

قال الشنفرى (٥) :

كانُ قد يفرركَ مني تمكني

سلكتُ طريقاً بين يربغ فالسردُ

(١) شعر الراعي النميري / ٢٢٥ .

(٢) مدحهم ما استعجم / ١٢٩١/٤ .

(٣) ديوان ابن مقبل / ٥٤ (ق ٦ ب ٢٩) .

(٤) شعر الراعي النميري / ٨٢ .

(٥) مدحهم ما استعجم / ١٢٩٣/٤ .

ضرع (يضرع ، وتضارع)

قال الزمخشري : هما جبلان بتهمة لبني الدئل (١) . لكنّ البكري جعل تضارع جبلاً في ديار بني هذيل (٢) . واورد له شاهداً من شعر أبي ذؤيب الهذلي ، ولعله أقرب الى الصواب . والله أعلم .
قال ابو ذؤيب :

كأنّ ثقالَ المزن بين تضارع
وشابة ركب من جذام ليبيح

نضب (تناضب)

بضم اوله وكسر الضاد المعجمة . قال محمد بن حبيب : تناضب شعبة من أثناء الدؤداء ، والدوداء يدفع من العقيق : (٣)
قال كثير عزة :

الاليت شعري هل تغير بعدنا
أراك فصرماً قادم فتناضب

مركز تحقيقات كميونر علوم رمدی

وضح (توضح)

بضم اوله ، وبالضاد المعجمة المكسورة والحاء المهملة : موضع ما بين رمل السبخة وأود (٤) .
قال النابغة :

الواهب المائة الابكار زينها
سعدان (توضح) في أوبارها اللبد

(١) الجبال والامكنة والمياه ٩٣/

(٢) معجم ما استعجم ٣١٢/١

(٣) معجم ما استعجم ٣٢٠/١

(٤) معجم ما استعجم ٣٢٤/١

وقد وردت في مطولة امرىء القيس (معلقته):
قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل
(فتوضح) فالمقراة لم يعنف رسمها
لما نسجتها من جنوب وشمأل



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

خاتمة البحث ونتائجه

هذا البحث في أحكام الممنوع من الصرف، والصرف، المتصلة باسماء المدن والاماكن في اللغة العربية ...

وقد وجدت - من خلال تدريسي النحو بالجامعة المستنصرية - أن موضوعات الممنوع من الصرف فيها سلبيات كثيرة منها اضطراب الاحكام وعدم الاستيعاب، فعزمت - بعد التوكل على الله - على تناول أنماط هذا الموضوع واحداً، وهداً فابتدأت بهذا النمط

القسم الاول: ما يتصل بالتذكير والتأنيث وهو في مبحثين:

الاول: ما ليس فيه علامة تأنيث

وقد توصلت فيه الى أن هذا اللون من ألوان الموضوع يتصل اتصالاً وثيقاً بالتكوين الحضاري والثقافي العريق في القدم، وأن كل مؤنث من اسماء المدن ليس فيه علامة تأنيث فهو متردد بين الصرف وعدمه على حد سواء. وانه لا يتصل بارادة المتكلم كما يزعم النحاة، لان المسألة ليست ارادية بل تتصل باللاشعور الجمعي كما يطور علوم راسدي

الثاني: ما فيه علامة تأنيث

وهو ممنوع من الصرف بالاجماع. لكن الشيء الجديد هو أنني اكتشفت قانوناً نحويّاً جديداً يصرف الاسم الممنوع من الصرف أسميته: « قانون الصرف العروضي » لان الاسم الممنوع من الصرف، بالاجماع، يصرف حين يقع هذا الموقع، مهما كان نوعه.

القسم الثاني: ما ليس له علامة بالتذكير والتأنيث وهو مبحثان ايضاً .

المبحث الأول: ما آخره ألف ونون

وقد اضطرب فيه النحاة فعدّوا بعضهم مذكراً وعدّه بعضهم مؤنثاً . والذي رأيته وارضحته في البحث أن هذا اللون لا علاقة له بالتذكير والتأنيث،

وانه ممنوع من الصرف لا لكونه مؤنثاً بل لكونه جاء مردفاً بالالف والنون فحمله العرب على ما فيه الف ونون زائدتان ، وهذا من باب حمل النّظير على نظيره وهو أصل من اصول النحو المعروفة .
وقد ميزت في هذا المبحث ثلاثة أنماط :

النمط الاول : العربيّ ... ووجدت لأول مرة انه يأتي على أربعة أوزان :
(فَعْلَان و فُعْلَان و فُعَيْلَان و فَيْعْلَان) .

النمط الثاني : المعرّب . وقد أوضحت أصوله لأول مرة وبينت أن اسماء المدن من هذه الناحية لاعلاقة لها - البتة - بالمذكر والمؤنث .

النمط الثالث : الاسماء المعجّمة

وهو ممنوع من الصرف أيضاً . وقد توصلت اليه لأول مرة واضفته الى موضوع البحث . حتى المصطلح من وضعي .

أما المبحث الثاني فهو ما جاء بصيغة فعلية والنتائج التي توصلت اليها في هذا هي :

أنّ الأسماء التي جاءت بصيغة فعلية ، انما جاءت بصيغة الفعل المضارع .
وان الامكنة التي سميت بأفعال كثيرة ...

وان العرب عاملت هذه الامكنة معاملة الاسماء (احياناً) فعرفتھا بالالف واللام .

وان اكثر ما يرد اسم المكان بصيغة الفعل المبني للمعلوم . وقليلاً ما يأتي بصيغة المبني للمجهول .

وأرجو أن يكون في هذه النتائج ما يفيد وينفع « فاما الزبد فيذهب جفاء ،
وابا ما ينفع الناس فيمكث في الأرض » .

المراجع

- ١ - اعراب القرآن، لابي جعفر النحاس، ط. بغداد، نشر رئاسة ديوان الاوقاف (١٣٩٧هـ) تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد .
- ٢ - ايضاح الوقف والابتداء في كتاب الله، لابي بكر بن الانباري، ط. دمشق ١٣٩٠هـ، بتحقيق الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان.
- ٣ - الاشتقاق، لابن دريد، ط. مصر (١٩٥٨م)، تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .
- ٤ - اصلاح المنطق، لابن السكيت، ط. دار المعارف بمصر الثانية، سنة ١٩٥٦م .
- ٥ - أمالي السهيلي، لابي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الاندلسي ط. مصر (١٣٩٠هـ)، تحقيق السيد محمد ابراهيم البنا .
- ٦ - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لابي البركات الانباري، مطبعة دار الكتب المصرية (١٩٧٠م). بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب.
- ٧ - التبصرة والتذكرة، للتصميمي، ط. دمشق (١٩٨٢م)، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين .
- ٨ - الجبال والامكنة والمياه، للزمخشري (ط. النجف الاشرف ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢) .
- ٩ - الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابي محمد عبد الله بن محمد المعروف بابن السيد البطليوسي، ط. بيروت (١٩٨٠م)، بتحقيق السيد سعيد عبد الكريم .
- ١٠ - خزائن الادب، للبغدادي، ط. بولاق (١٢٩٩هـ) .
- ١١ - ديوان ابن مقبل، ط. دمشق ١٩٦٢/١٣٨١م. بتحقيق الدكتور غزوة حسن .

- ١٢ - ديوان الاخطل (ط. قطر ١٩٦٢م) .
- ١٣ - ديوان جرير (ط. الصاوي) .
- ١٤ - ديوان حسان بن ثابت (ط. بيروت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦) .
- ١٥ - ديوان عمر بن أبي ربيعة (ط. محمد محيي الدين عبد الحميد) .
- ١٦ - ديوان الفرزدق (ط. بيروت ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م) .
- ١٧ - السيرة النبوية. لابن هشام. ط. مصر ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م بتحقيق :
مصطفى السقا وزميليه .
- ١٨ - شرح ديوان زهير بن ابي سلمى (مطبعة دار الكتب بمصر ١٩٤٤م) .
- ١٩ - شعر الراعي النميري . مطبعة المجمع العلمي العراقي (١٩٨٠) .
تحقيق : الدكتور نوري حمودي القيسي والسيد هلال ناجي .
- ٢٠ - ضرائر الشعر. لابن عصفور. ط. دار الاندلس ببيروت (١٩٨٠) .
تحقيق السيد ابراهيم محمد .
- ٢١ - العباب الزاخر. للصياغاني . نشر دار الرشيد ببغداد حرف الغين
(١٩٨٠) . وحرف الفاء (١٩٨١) تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين .
- ٢٢ - كتاب العين . للخليل بن أحمد الفراهيدي . نشر دار الرشيد ج ٤ .
ج ٥ (١٩٨٢) . تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم
السامرائي .
- ٢٣ - فقه اللغات السامية. تأليف : كارل بروكلمان. ترجمه عن الالمانية
الدكتور رمضان عبد التواب (مطبوعات جامعة الرياض . ١٣٩٧هـ -
١٩٧٧م) .
- ٢٤ - الكتاب . لسبويه . (ط. بولاق) .
- ٢٥ - لسان العرب . (ط. بولاق) .

- ٢٦ - اللغة. تأليف : ج. فندريس. ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص (ط. مصر ١٩٥٠).
- ٢٧ - ما ينصرف وما لا ينصرف. للزجاج، نشر المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية بالقاهرة (١٩٧١م). تحقيق هدى محمود قراعة.
- ٢٨ - المخصص . لابن سيده (ط. بيروت).
- ٢٩ - معاني القرآن. للفراء. ط. مصر ١٩٥٥ وما بعدها.
- ٣٠ - معجم البلدان، لياقوت الحموي، ط. بيروت.
- ٣١ - معجم ما استعجم. لابي عبيد البكري، ط. مصر ١٣٦٤هـ بتحقيق مصطفى السقا.
- ٣٢ - المقتضب . للمبرد. ط. مصر ١٣٨٥هـ. تحقيق الاستاذ محمد عزيمة.
- ٣٣ - المذكر والمؤنث. لابي بكر بن الانباري. نشر ديوان وزارة الاوقاف ببغداد (١٩٧٨م). بتحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي.
- ٣٤ - ملامح من تاريخ اللغة العربية، للدكتور أحمد نصيف الجنابي، ط. بيروت (١٩٨١م).
- ٣٥ - مجمع النوامع. للسيوطي. (ط. مصر ١٣٢٧هـ).